

النفط والغاز

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

صفحة أسبوعية متخصصة
تهتم بأخبار النفط والغاز
إعداد: أحمد مغربي
a.maghraby@alanba.com.kw

«نفط الكويت»: 3 محطات فزعية للكهرباء بـ 27,7 مليون دينار

علمت «الأخبار» من مصادرها أن شركة نفط الكويت وقعت مؤخرا عقدا بقيمة 27,7 مليون دينار مع شركة امكو للمهندسة والإنشاءات لبناء 3 محطات تحويل للكهرباء جديدة في عدد من حقول النفط. وذكرت المصادر أن المحطات الجديدة سوف تكون بطاقة 132 كيلو فولت في حقول الرتقة والصابرية والروضتين، ومتوقع إنجاز العمل في تلك المحطات في عام 2018/2019.

إعادة صياغة 32 عقدا من أصل 200.. وزيادات الرواتب ستكون بأثر رجعي لمدة عامين

ربكة في تطبيق لأئحة تكويت العمالة في «نفط الكويت»

مميزات الالاحة الجديدة استفادت منها الشركات النفطية.. ولا عزاء للعاملين في عقود «نفط الكويت»

932 موظفا في «البتترول الوطنية» تم تعديل عقودهم.. والباقي عقدان فقط



بده انفراج أزمة تحويل العقود الجديدة للعاملين الكويتيين في القطاع النفطي الخاص بعد انتهاء «نفط الكويت» من صياغة 32 عقدا

فسي الوقت الذي أقرت فيه مؤسسة البترول الكويتية الالاحة التنفيذية بشأن العمالة الوطنية في عقود المقاولين في القطاع النفطي وبدء سريان تطبيقها من العام الماضي، لاتزال عقود المقاولين في شركة نفط الكويت والبالغ عددها 200 عقد تقريبا معضلة تواجه فريق التكويت بالعقود، حيث لم تنته الشركة إلا من إعادة صياغة 32 عقدا من العدد الإجمالي وهو ما أثار حفيظة العمال والموظفين الكويتيين في العقود، حسب ما قالت مصادر نفطية مسؤولة لـ «الأخبار».

وللتذكير تم إصدار الالاحة التنفيذية لتكويت العمالة في عقود المقاولين في القطاع النفطي والتي تشمل مزايا مالية وعينية وسلم رواتب موحد للموظفين الكويتيين في يناير 2014 على أن يبدأ سريان الالاحة اعتبارا من 1 أبريل 2014، ونجحت شركات القطاع النفطي جميعها وعلى رأسها شركة البترول الوطنية وصناعة الكيماويات في إعادة صياغة العقود ليتمتع الموظفون الكويتيون بالمزايا الجديدة في الالاحة، ووفقا للمصادر فإن شركة نفط الكويت لاتزال تعمل على تغيير العقود وطلبت الشركة رسميا من الجهات الرسمية في الدولة مثل ديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية في إصدار الأوامر التغييرية للعقود تمهيدا

لمخاطبة الموظفين بتوقيع العقود الجديدة وتسلم زيادات الرواتب بأثر رجعي تبلغ مدته عامين، لاسيما أن التطبيق كان بأثر رجعي اعتبارا من 1 أبريل 2013، وذلك بالنسبة للعقود السارية في هذا التاريخ أو العقود التي تم إبرامها بتاريخ لاحق.

مزايا الالاحة الجديدة هذا، وتشمل الالاحة اعتماد تطبيق نظام التأمين الصحي

للعمالين الكويتيين لدى المقاولين في القطاع النفطي وعائلاتهم (الزوجة والأبناء) اعتبارا من تاريخ إبرام العقود السارية والعقود الجديدة سواء كان عدد العاملین يزيد أو يقل عن 200 عامل، كما تم صرف تذكار سفر مرة واحدة سنويا للزوج والزوجة بقيمة 200 دينار لكل منهما مع مراعاة عدم ازدواجية الصرف في القطاعين النفطي والخاص والعام، وتفرض

مؤسسة البترول توظيف ما نسبته 25% من الكويتيين في كل عقد خاص. وقالت المصادر أن هناك موظفين في القطاع النفطي الخاص يروجون بأن الموظف إذا استمر في عقد المقاول لمدة 4 أعوام يتم نقله إلى الشركة النفطية مباشرة، وهذا الأمر غير صحيح على الإطلاق، مؤكدة أن الالاحة الجديدة اشترطت على المقاولين نقل العمالة الوطنية إلى العقد عند التجديد أو انتقال

العقد إلى مقاول آخر. من جهة ثانية، كشفت المصادر عن انه تم تطبيق هناك موظفين في القطاع النفطي كويتيا حاليا بعقود المقاولين بشركة البترول الوطنية، كما تم تطبيق المميزات على الوظائف التي تم تعييتها خلال إعلانات التوظيف، مشيرة إلى ان هناك عقدا أو اثنين في عقود المقاولين لم يتم انتقالهما إلى يومنا هذا.

سيرك X

3 قياديين

يقولون ان 3 من القياديين البارزين في مؤسسة البترول الكويتية ستتمتع بكامل الباكج عند التقاعد قريبا، وذلك لتقلدهم منصب «قيادي نفطي» قبل عام 2007.

التأمين الصحي

أصدرت شركة صناعة الكيماويات البترولية تعميما يوم الخميس الماضي بفتح المجال أمام الموظفین للتسجيل في نظام التأمين الصحي الجماعي للعقد الجديد 2016/2015، وتم تحديد اليوم الأحد لبدء عملية التسجيل.

خط أنابيب المصفاة

في خطوة مفاجأة قررت لجنة المناقصات المركزية عدم إلغاء مناقصة «نفط الكويت» الخاصة بإنشاء خط أنابيب ضخم يصل إلى موقع مصفاة الزور، وكشف مصدر نفطي مطلع لـ «الأخبار» ان اللجنة استندت في قرارها إلى أن العطاء المالي الثاني والثالث والذي تقدمت به شركتي «دودسال» و«سايبم» مطابقين للشروط والمواصفات الفنية.

قيادي في «صناعة الكيماويات»

بدأت تروج إشاعات من داخل شركة صناعة الكيماويات البترولية ان نائباً للرئيس التنفيذي في الشركة مرشح بقوة ليقود الشركة خلال المرحلة المقبلة، وذلك بعد موجة التغييرات الكبيرة المنتظر تنفيذها في القطاع النفطي.

مركز تجميع 17

قررت شركة نفط الكويت مد اجل مناقصة تطوير وتحسين إنتاجية مركز تجميع 17 إلى 5 أبريل المقبل، وذلك بناء على طلب الشركات المؤهلة والمشاركة في المشروع، وقال مصدر لـ «الأخبار» ان الشركة رصدت ميزانية للمشروع تقدر بحوالي 150 مليون دولار.

600 ألف برميل

كشفت مصدر نفطي مطلع ان الكويت وعبر قطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول نجح خلال العام الماضي في إبرام عقود طويلة المدى لتوريد 600 ألف برميل يوميا من النفط الخام.

عقد مدته 5 سنوات

علمت «الأخبار» من مصدر نفطي ان شركة البترول الوطنية قررت ترسية عقد بقيمة 11 مليون دينار على إحدى الشركات اللوجستية المحلية لاستئجار معدات نقل ثقيلة لمدة 5 سنوات.

7 استنتاجات

- 1- يجب التفكير استراتيجيا لا إجرائيا في وضع الميزانيات النفطية ويجب حمايتها من التجاذبات السياسية.
- 2- يجب أن تتسم الميزانية بالشفافية التامة أمام ديوان المحاسبة والمجلس الأعلى للبترول.
- 3- إعطاء صلاحيات حقيقية لا شكلية للمجلس الأعلى للبترول وإعداد لجان فنية منبثقة منها لتسهيل مهامها.
- 4- وجود مرونة أكبر للمؤسسة للتعامل مع التغيرات ومن ثم مراجعة الميزانيات المضرة.
- 5- محاسبة القيادات النفطية عند فشلها في تحقيق النتائج المرجوة من ميزانية الشركة.
- 6- تجنب الدورات المستندية لاتخاذ القرارات، حيث ان تأخير المشاريع العملاقة تنتج خسائر عملاقة.
- 7- يجب النظر إلى أداء المؤسسة والقطاع النفطي إجمالا نظرة حادة في أدائها فهي تدبير سلعة ليس لنا غيرها.

بقلم: د. عبدالسميع بيهاني - خبير نفطي

جدول يوضح الأسعار النهائية التي استقبلتها البترول الوطنية، للحزم الرئيسية لمصفاة الزور	
الحزمة الأولى	
فلور	—
بتروفاك	1,4 مليار دينار
تحالف TR الإسباني	1,28 مليار دينار
جي جي سي	1,7 مليار دينار
سايبم	1,7 مليار دينار
الحزمة الثانية	
فلور	832,7 مليون دينار
بتروفاك	962 مليون دينار
تحالف TR الإسباني	806,6 ملايين دينار
جي جي سي	1,1 مليار دينار
سايبم	1,1 مليار دينار
الحزمة الثالثة	
فلور	—
بتروفاك	1,7 مليار دينار
تحالف TR الإسباني	—
جي جي سي	—
سايبم	1,4 مليار دينار
الحزمة 2 و3 - تقسيم عرض برونج	
فلور	1,7 مليار دينار
بتروفاك	—
تحالف TR الإسباني	—
جي جي سي	عرض شامل للحزمة 2 و 3 2,8 مليار دينار
سايبم	—

«مصفاة الزور» أمام خيارين أحلاهما مر

ألف برميل يوميا من البنزين والديزل ووقود الطائرات، المستهلك العالمي ينظر الى سعر البنزين في محطات التعبئة والتزويد فكيف نزود هذا الزبون بمنتجات بأسعار مرتفعة بسبب الكلفة التشغيلية بينما أسعار النفط منخفضة كما هي الأحوال اليوم مما يعني انخفاضا كبيرا في هامش الربحية وطول فترة استرجاع رأس المال المستثمر، اضع الى ذلك فارق تحويل العملة من الدينار الى الدولار الأميركي الذي وصل الى ما يعادل 300 فلس مقارنة بـ 280 فلسا وقت اعتماد المشروع.

وذكر ان هناك عقدا لتسوية الموقع لبناء المصفاة وصلت قيمته الى 700 مليون دولار لنقل 65 مليون متر مكعب من الرمل مع شركة Van Oord الهولندية وكذلك عقد ادارة المشروع بقيمة 530 مليون دولار مع شركة AMEC وعقد آخر للتقنيات مع شركة Honeywell غير معروف تكلفته مما يرفع من قيمة المشروع الإجمالية بشكل كبير.

التكاليف التشغيلية، أو التفاوض على ترسية المشاريع بأسعار أقل، وقد لاحظنا ان شركة أرامكو السعودية العملاقة كيف قامت بإعادة التفاوض وتصيب بعض مشاريعها الكبرى مع شركات نفطية وشركائها مثل شركة توتال الفرنسية فيما يتعلق ببناء مصفاة طاقتها التكريرية 400 ألف برميل يوميا وكذلك ما قامت به البرازيل عبر شركتها الحكومية PETROBRAS من تأجيل بناء مصفاةين إجمالي طاقتها 600 ألف برميل يوميا وتحويل مدير المشروع للنيابة بسبب التكلفة العالية للمشروع.

وبين انه لا بد من تقييم التكاليف التشغيلية للمشروع مقابل انخفاض أسعار النفط مادامت الغاية من بناء المصفاة تلبية احتياجات محطات توليد الكهرباء في الكويت من زيت الوقود القليل الكبريت LSFO بحوالي 225 ألف برميل يوميا وكذلك احتياجات السوق العالمي من مشتقات بترولية عالية النقاوة والجودة بحوالي 375

كشفت الخبر المخصص في تكرير وتسويق النفط عبدالحميد العوضي أن مشروع بناء مصفاة الزور قد مر بمراحل عديدة منذ عام 2004 وقد واجه مصاعب مختلفة بدءا من اختيار موقع المشروع وحجم الطاقة الإجمالية للتكرير من 400 ألف إلى 615 ألف برميل يوميا وكان لانخفاض أسعار النفط 2008 الأثر الكبير في تأجيل المشروع.

وأوضح العوضي لـ «الأخبار» انه تم طرح عدة حزم للمشروع في ظل ارتفاع أسعار النفط وارتفاع التكاليف وجاءت النتائج على غير المتوقع حيث أظهرت ان تكاليف المشروع بحزمه قد تعدت الميزانية المقدرة للمشروع بعدة مئات من ملايين الدولارات تقدر بحوالي 325 مليون دولار، فهل نحن بصدد بناء مصفاة طاقتها التكريرية 615 ألف برميل يوميا أم 715 ألف برميل يوميا؟ وذكر العوضي ان مؤسسة البترول وشركة البترول الوطنية أمام خيارين اما إعادة طرح المناقصة من جديد على ضوء تراجع أسعار النفط وتراجع

رأي نفطي

تزايد مصروفات القطاع النفطي أصبح أكثر فحشا

«مؤسسة البترول» انغمست في تحديد النظرة الإجرائية لصرف الميزانية وأغلقت متابعة تحقيق الأهداف

طول الدورة المستندية يحرم الاستفادة من المتغيرات الاقتصادية.. وارتفاع كلفة مصفاة الزور خير برهان



د. عبدالسميع بيهاني

لا يقارن بمثله في المصافي العالمية. لذا فإني أضع عددا من المسببات الرئيسية لعدم انضباط ميزانيات القطاع النفطي :

1- عدم وجود منظور استراتيجي للميزانية، فنجد مجالس الإدارات التي يفترض أن تضع استراتيجية المؤسسة وشركاتها التابعة ومن ثم متابعة مسار الصرف من خلال الاستراتيجية، نجد تلك الإدارة منغمسة في تحديد هوية النظرة الإجرائية لصرف الميزانية، وكمثال على ذلك

الانشغال في جانب الرواتب والمكافآت عن العقود ومدى تحقيقها للأهداف.

2- أتصور في إطار تقلبات أسعار النفط يجب أن تقسم الميزانية بين مخبئة وأخرى معتمدة على النجاحات والأداء.

3- من غير المقبول بعد هذه المدة والخبرة الطويلة في العقود أن توضع عقود غير منضبطة توقيتا وطرحا. كما ان تزايد تكاليف المشاريع النفطية الكبرى ليس بسبب تزايد معدلات التضخم (Inflation Rate)،

وإنما هناك دوافع وأسباب تؤدي الى زيادة الكلفة، فمثلا طول الدورات المستندية في القطاع النفطي يؤثر على الاستفادة من المتغيرات التي تحدث في الساحة الاقتصادية ذات الصلة، فانخفاض المواد الأولية من جديد وغيره بنسبة تزيد على 30% يفترض أن يعكس على الميزانية النهائية ولكن تحوط الشركات يجعلها تتبالغ في رصد الميزانية لأن مدد إنجازها طويلة.

ولكن إذا أستخينا المصاريف العمومية والإدارية التي نجدها في ازدياد متباعد الى الأعلى من سنة إلى أخرى منذ عام 2000، وإذا اتخذنا كلفة برميل النفط المنخفضة نجده غير متجانس مع ميزانية الشركة، فمعدل الازدياد غير منتظم، مما يوحي بأنها غير مبنية على إضافة مخزون أو زيادة إنتاج، وهذا غير مقبول في دولة ذات مخزون يفوق 80 مليار برميل.

ويظل إنتاج الكويت 2,7 مليون برميل يوميا (على مدار السنوات العشر الماضية)

تزايد المصروفات في القطاع النفطي خلال السنوات الماضية أصبح هاجسا يؤرق مؤسسة البترول الكويتية والجهات الرقابية في الدولة، لاسيما ان الفارق بين الميزانية التقديرية والفعلية وصلت الى 20-25% وهو ما يضلل تقييم الأداء في القطاع النفطي، كما ان الجميع يقبل زيادة المصروفات إذا كان يقابله مردود تشغيلي وإضافة مخزون أو زيادة إنتاج النفط والغاز، ولكن غير المقبول إجراء مسوحات زلزالية متطورة غير مكلفة في منطقة سهلة من الكويت ثم يقابل ذلك حفر ما لا يقل عن 20 بئرا غير منتجة لتلك المنطقة، فهذا الأمر صعب تقبله.

ومن الأمور التي تثير الاستغراب والدهشة في القطاع النفطي عدم الدقة في تصميم العقود فنجد بعضها تعطى أموالا لإنجازها أقل مما تستلزم ثم يتم تمديدها بمبالغ خيالية، والبعض الآخر نجد أن هناك فحشا في ميزانيتها كرسد 800 مليون دولار لإنجاز تحكم مصفاة الزور وهذا المبلغ

أبرز خسائر القطاع النفطي

- مصفاة بابولي في إيطاليا المعطلة التي تكلف الميزانية ما يقارب 300 مليون سنويا.
- استحواذ كوفيك غير المجدي لحقل الشمال وخسارة 2 مليار دولار.
- مشروع الغاز الجوراسي تأخيره سبب خسارة 430 مليون دينار القيمة التعاقدية.
- مصفاة الزور معرضة للتأجيل، وذلك لعدم منطوقية الكلفة المروحة من قبل المضاربين، حيث ان المضاربة عليه وصلت الى 15 مليار دولار في

- 2008 فكم من المتوقع حصوله الآن وهل سيكون له جدوى اقتصادية للمنتج؟ فسي نظري ان هذا المشروع الناجح أمسى مشكوكا فيه نتيجة التردد في إنشائه.
- البترول الوطنية وتهريب الديزل وخسارة تقدر بـ 890 مليون دولار سنويا.
- عقد شل الاستشاري لتطوير الغاز وعدم الحصول على أسعار تنافسية مما أعطيت هدية فاحشة بقيمة 700 مليون دينار.